

الفكر السياسي لدى السيوطي

محمد الرجيل غرايبة

قسم الشريعة والدراسات الإسلامية - كلية الآداب

جامعة مؤنة

ملخص

يلقي هذا البحث الضوء على الفكر السياسي عند السيوطي السياسي عند. فقد كشفت الدراسة عن موقف السيوطي من شرط القرشية في الخليفة المسلم، وعن موقفه من خلافة الراشدين والأمويين والعباسيين، كما كشفت عن تحيزه لخلقاء بني العباس، وعن رأيه في عدم جواز الخروج على الحاكم المسلم، وعن نقده لنظام الحكم في دولة المماليك البرجية وعن مقارنة موجزة بينه وبين الماوردي وابن خلدون.

Summary

This paper sheds light on some of Al Suty's political views. It reveals the attitude he assumed towards the condition that the Muslim Caliph must be Koreishite, and his stand towards Al Rashedin, Ommyads, and Abbasides' Caliphs; the paper shows his bias towards Abbasides'. His opinions about the forbiddenness of rebelling against the Muslim ruler, the coexistence of more than one Caliph (the unity of Kilafa (Caliphate)). Finally the paper shows Al Suty's criticism of Al Burjiyah Mamelukes regime

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

عاش السيوطي في أواخر عصر المماليك البرجية. في فترة تميزت بكثرة النزاع بين أمراء المماليك على عرش السلطنة، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار والفوضى، أدت إلى تدهور الدولة سياسياً وإدارياً واقتصادياً، ولكن هذا لم يمنع من ظهور علماء كبار، بقيت مؤلفاتهم خالدة على مر العصور، شاهدة على نبوغهم وعظمتهم.

ومن بين هؤلاء الفقهاء، السيوطي الذي ترك حصيلة ضخمة من المصنفات في موضوعات مختلفة. وفي عصرنا الحاضر، كتبت رسائل علمية وأبحاث كثيرة، تناولت العديد من الجوانب في فكر السيوطي، ولم أجد من بين هذه الأبحاث -فيما أعلم- ما يعالج الجانب السياسي في فكر السيوطي، فأردت أن ألقى الضوء على هذا الجانب المهم في فكره، لعلي أقدم جديداً للمهتمين في الدراسات الإسلامية، وعلى وجه الخصوص في الفقه السياسي الإسلامي.

ولم أعثر في مطالعاتي لكتب السيوطي على الرغم من كثرتها -على مؤلف له في السياسة، يجمع كل آرائه السياسية. ولذلك كان الواجب عليّ. لكي أقف على فكره السياسي، أن أبحث في كتبه، ولا سيما في مجالي التاريخ والفقه لاستنباط أفكاره السياسية واستنتاجها، مؤملاً أن أكون من هذا الجهد، وحدة متناسقة، وصورة واضحة لفكره السياسي.

وقد تمّت معالجة موضوع البحث، وفق الخطة التالية، موزعاً على مبحثين رئيسيين هما:

١- نظرة السيوطي إلى الخلافة، ويبحث فيه المسائل التالية:

أ- شرط النسب القرشي في الخليفة المسلم.

ج- وحدة الخلافة

ب- تطور نظام الخلافة.

د- الخروج على الخليفة الجائر.

٢- موقف السيوطي من النظام الحكم في عصره، ويشمل:

أ- نقده للخلافة العباسية.

ب- نقده لسلطين المماليك.

ج- مقارنة بين السيوطي والماوردي وابن خلدون

بالإضافة إلى خاتمة، قومت فيها فكر السيوطي السياسي. وأرجو أن أكون وفقت في عرضي ومناقشتي لهذه الدراسة. ولا أزعّم أن هذا البحث جاء كاملاً خالياً من الهفوات والنقص، فالكمال لله وحده.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي هَذَا خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ.

المبحث الأول

نظرة السيوطي إلى الخلافة

أ- شرط النسب القرشي: يرى السيوطي أن شخصية الخليفة تؤثر، تأثيراً كبيراً في الحياة السياسية، وما يدل على ذلك أنه في كتابه «تاريخ الخلفاء» لم يعط اهتماماً بالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلا نادراً. فجل اهتمامه منصب على صفات الخليفة وعلى نشأته وتربيته. وطالما أن الخليفة تناط به مهام جسام تتناسب مع علو منصبه الذي يجمع فيه بين «حراسة الدين وسياسة الدنيا»^(١). وقيامه على رأس دولة تحمل على عاتقها تحقيق الكرامة الانسانية يتوحد العبودية لله وإقرار الفضيلة والخير في المجتمع، وإحراز المكاسب المادية والدنيوية التي تتوق إليها النفوس. لذلك اشترط السيوطي في الخليفة شروطاً لا تخرج في مجملها عما اشترطه فقهاء أهل السنة.

فبالإضافة إلى الشروط الرئيسة التي تشترط في الخليفة، كالإسلام، والعقل، والبلوغ، والحرية، والذكورة، والعدالة، وهي موضوع اتفاق بين الفقهاء المسلمين. نجد السيوطي يشترط شرطاً سبق له أن كان موضع جدلٍ وخلاف بين الفقهاء المسلمين. وهو أن الخليفة يجب أن يكون من أصل قرشي. وهو بذلك يوافق غالبية علماء أهل السنة في اشتراطهم لهذا الشرط في الخليفة المسلم، ويخالف الخوارج وبعض المعتزلة الذين ذهبوا إلى جواز أن يلي الخلافة غير قرشي^(٢).

وقد ذكر السيوطي أحاديث كثيرة في اختصاص الخلافة بقرش في كتبه وعلى وجه الخصوص في كتابيه «تاريخ الخلفاء»^(٣) و «الإنافة في رتبة الخلافة»^(٤). بالإضافة إلى أحاديث كثيرة في فضل بني العباس، وله في هذا المقام رسالتان هما: «الأساس في مناقب بني العباس»، و «رفع الباس عن بني العباس».

ومن هذه الأحاديث التي استدل بها السيوطي على اشتراطه النسب القرشي، قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «اناس تبع لقريش في الخير والشر»^(٥) وأيضاً: «قرش ولالة هذا الأمر فبر الناس تبع لبرهم وفاجرهم تبع لبرهم وفاجرهم تبع لفاجرهم»^(٦) وقوله أيضاً: «من يرد هوان قرش أهانه الله»^(٧).

كما استدل بأقوال لكبار الصحابة، نذكر منها: قول أبي بكر (ت ١٣هـ/٦٣٤م): «ولم تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قرش، هم أوسط العرب نسباً وداراً»^(٨).

وقول سعد بن عباد (ت ١٤هـ/٦٣٥م) لأبي بكر، عندما احتج على الأنصار في الحديث السابق، صدقت نحن الوزراء وأنتم الأمراء»^(٩).

واستدل أيضاً بالإجماع^(١٠)، ويرى أن الإجماع على اشتراط القرشية قد ثبت بالنقل وبالفعل، حيث أذعن الأنصار لقريش وسلموا، وفيما بعد سلم جميع الناس من فرس وترك وغيرهم أن الأمر

لقريش، فالترك الذين تغلبوا على العباسيين في أواخر العصر العباسي في بغداد، وكذلك المماليك في القاهرة بعد انتقال الخلافة إليها، لم يجرؤ أحد منهم على أن يتلقب بلقب خليفة. والملاحظ أن السيوطي يؤكد كثيراً أن يكون الخليفة من قريش، ويمكننا إرجاع سبب ذلك إلى ما يأتي:

- ١- كون الرسول صلى الله عليه وسلم من قريش.
- ٢- لأن القرآن نزل بلغتهم.
- ٣- لقريش مزايا عديدة تتميز بها عن غيرها من القبائل العربية، من حيث قوة أجسادهم وفصاحتهم وذكائهم وخدمتهم لبيت الله الحرام (١١).
- ونجد السيوطي لا يذهب إلى تعليل اشتراط النسب القرشي لأن قريشاً كانت أكثر عصبية، كما فعل فقيه معاصر له وهو ابن خلدون (١٢) (ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٦ م)، وإنما لأن ذلك ثبت بالأثر، وعرف عن السيوطي تمسكه الشديد بالسنة حيث انعكس ذلك على كل مؤلفاته.
- ويبدو أن السيوطي لا يشترط في الخليفة أن يكون من أبوين قريشين، وإنما يكتفي أن يكون قريشياً من ناحية الأب، يقول: «خلفاء بني العباس كلهم أبناء سراري إلا السفاح والمهدي والأمين». كما لا يشترط أن يكون من نسل علي بن أبي طالب، ويذكر أنه في تاريخ الخلافة الإسلامية «لم يل الخلافة هاشمي ابن هاشمية إلا علي وابنه الحسن والأمين» (١٣).
- ويرى السيوطي أنه بعد أن آلت الخلافة إلى بني العباس، يجب أن تبقى فيهم لا تخرج عنهم إلى يوم القيامة (١٤). وسنلقي مزيداً من الضوء على هذه المسألة عند حديثنا عن موقفه من الخلافة العباسية.

ب- تطور نظام الخلافة:

قسم السيوطي الخلافة الإسلامية قسمين هما:

١- خلافة نبوة

٢- خلافة ملك.

خلافة النبوة : يعد السيوطي الخلفاء الراشدين خلفاء نبوة، لأنهم استوفوا شروط الخلافة، من حيث انتسابهم لقريش، ولأن اختيارهم تم عن طريق الشورى والمبايعة، ولأن الناس اجتمعوا عليهم، ولأنهم ساسوا الأمة خير سياسة فنشروا العدل، وأعطوا كل ذي حق حقه، وكانوا مثال الاستقامة والنزاهة والأمانة، وعملوا على تحقيق مصالح الناس الدينية والدنيوية.

والاستقراء التاريخي يؤكد أن الخلافة الراشدة النبوية، كانت ثلاثين سنة ثم تحولت إلى ملك عضوض، يعرض عليها بالنواجز، وهذا ما تنبأ به الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال: «الخلافة بعدي ثلاثون ثم ملك بعد ذلك» (١٥).

والثلاثون سنة تشمل المدة التي حكم فيها الخلفاء الراشدون الأربعة، مضافاً إليها مدة حكم الحسن

بن علي بن أبي طالب (١٦).

كما استدلل بأقوال لكبار الصحابة منها : قول أبي بكر لمن قال له بعد المبايعة بالخلافة، يا خليفة الله، فقال: «أنا خليفة رسول الله، وأنا راض به» (١٧).

وعندما تساءل عمر بن الخطاب بعد أن بوع بالخلافة: أملك أنا أم خليفة؟ قال له سلمان الفارسي، إن أنت جيتت من أرض المسلمين درهما، أو أقل أو أكثر، ثم وضعته في غير حقه، فأنت ملك غير خليفة، فاستعير عمر (١٨).

ويروى أيضاً أن عمر بن الخطاب، قال: والله ما أدري أخليفة أنا أم ملك، فإن كنت ملكاً فهذا أمر عظيم، فقال أحد الصحابة: يا أمير المؤمنين إن بينهما فرقاً، قال: ما هو؟ قال الصحابي: الخليفة لا يأخذ إلا حقاً، ولا يضعه إلا في حق، وأنت بحمد الله كذلك، والملك يعسف الناس فيأخذ من هذا، ولا يعطي هذا، فسكت عمر (١٩).

وتجدر الإشارة هنا بإيجاز إلى الطريقة التي تم بها اختيار كل واحد من الخلفاء الراشدين لتولي منصب الخلافة، كما ذكرها السيوطي.

طريقة اختيار أبي بكر للخلافة: أورد السيوطي في كتابه «تاريخ الخلفاء» روايات كثيرة في كيفية مبايعة أبي بكر، وملخصها أنه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة، وأرادوا أن يبايعوا سعد بن عباد بالخلافة. ولكن بعضاً من المهاجرين وعلى رأسهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة، لما سمعوا بالأمر، سارعوا إلى السقيفة، وهناك جرى جدل طويل بين الفريقين، تكلم فيه كبار المهاجرين والأنصار. وكان من بينهم أبو بكر الذي خاطب سعد بن عباد قائلاً: «ولقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «قريش ولالة هذا الأمر فبر الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم» (٢٠) فأجابه سعد بقوله: صدقت نحن الوزراء وأنتم الأمراء (٢١) فقام عمر ابن الخطاب وبايع أبا بكر ثم تبعه المهاجرون والأنصار ممن كان حاضراً في السقيفة.

وكانت هذه البيعة هي البيعة الخاصة، وفي اليوم التالي جلس أبو بكر في المسجد، وبايعه الناس البيعة العامة.

طريقة اختيار عمر بن الخطاب: لما شعر أبو بكر بدنو أجله، أخذ رأي كبار الصحابة من مهاجرين وأنصار في عمر، وكلهم أثنوا عليه، فما كان منه إلا أن دعا عثمان بن عفان، وطلب منه أن يكتب عهداً باستخلاف عمر، ومما جاء في كتاب الاستخلاف: «إني استخلفت عليكم بعدي عمر بن الخطاب، فاسمعوا له وأطيعوا، فإن عدل فذلك ظني به، وإن بدل فلكل امرئ ما اكتسب، والخير أردت، ولا أعلم الغيب» (٢٢). ولا شك أن أبا بكر في استخلافه لعمر، هدف مصلحة الناس خوفاً من حدوث فتنة بين المسلمين.

وكان أبو بكر مصيباً في اجتهاده، يقول ابن مسعود: «أفرس الناس ثلاثة: أبو بكر حين استخلف عمر، وصاحبة موسى حين قالت: استأجره، والعزير حين تفرس في يوسف، فقال لامرأته: أكرمي

وبعد وفاة أبي بكر، جلس عمر في المسجد، فجاء الناس وبايعوه البيعة العامة. وقد اعتبر السيوطي استخلاف أبي بكر لعمر من أحسن مناقبه وأجل فضائله.

طريقة اختيار عثمان بن عفان: ذكر السيوطي عدة روايات في كيفية اختيار عثمان بن عفان مؤداها، أنه لما طعن عمر، طلب منه بعض الصحابة أن يستخلف، فرفض وجعل الأمر شورى في عثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، وأمر صهيياً أن يصلي بالناس، وطلب منهم أن يختاروا واحداً منهم خلال ثلاثة أيام.

وبعد موت عمر ودفنه، اجتمع هؤلاء الستة، فقال عبد الرحمن بن عوف (ت ٣٢هـ/ ٦٥٢م) اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فجعل الزبير أمره إلى علي، وجعل سعد أمره إلى عبد الرحمن، وجعل طلحة (ت ٣٦هـ/ ٦٥٧م) أمره إلى عثمان (ت ٣٥هـ/ ٦٥٦م) فجلس عبد الرحمن وعثمان وعلي وحدهم، فقال عبد الرحمن: أنا لا أريد الخلافة، وطلب من عثمان وعلي أن يتنازلا أحدهما للآخر، ولكنهما لم يفعلوا. فقام عبد الرحمن باستشارة الناس، فوجد أكثرهم يميل إلى عثمان. ثم خلا بعثمان وعلي كل على حده، وأخذ عليهما عهداً بالسمع والطاعة لمن سيختار. ثم قام بمبايعة عثمان، وتبعه علي بالمبايعة، وبعد ذلك تمت له البيعة العامة في المسجد من المهاجرين والأنصار (٢٤).

طريقة اختيار علي بن أبي طالب: بعد مقتل عثمان، اجتمع الناس عند علي في بيته، وقالوا له: لا بد من أمير، فأنت أميرنا، أمدد يدك نبايعك، فقال: ذلك لأهل بدر وليس إليكم فمن تختاره أهل بدر فهو الخليفة فجاء أهل بدر إليه، فقالوا: ما نرى أحداً أحق بها منك، وقاموا بمبايعته (٢٥) من خلال ما تقدم، نلاحظ أن اختيار الخليفة كان يتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة البيعة الخاصة، ويمكن أن نطلق عليها مرحلة التشريع حيث يقوم أهل الحل والعقد أو بعضهم باختيار الخليفة وترشيحه للأمة لترى رأيها فيه. ولكن هل تنعقد الخلافة ببيعة أهل الحل والعقد أو بعضهم، ويصبح المبايع خليفة يجب الدخول في طاعته؟

لم نجد للسيوطي رأياً صريحاً في هذه المسألة، ولكن من خلال حديثه عن طريقة اختيار الخلفاء الراشدين، يمكن أن نستنتج أنه يميل إلى الرأي القائل: بأن الخلافة تنعقد للمبايع من أهل الحل والعقد أو بعضهم، وهو بذلك مؤيد لبعض العلماء ومنهم الماوردي الذي يقول:!! فإذا تعين لأهل الاختيار من بين الجماعة من أداهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه فإن أجاب إليها بايعوه عليها وانهقدت بيعتهم له الإمامة فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته...» (٢٦).

المرحلة الثانية: وهي البيعة العامة: أو ما تسمى ببيعة الطاعة، وبهذه البيعة تصبح خلافة المبايع خلافة صحيحة، يجب على الجميع الدخول في طاعته.

وبلاحظ أيضاً أن اختيار الخلفاء الراشدين، تم بطريقتين:

الطريقة الأولى: هي طريقة الاختيار، وهي أن الأمة هي التي تقوم باختيار الخليفة ممثلة بأهل الحل

والعقد. وذلك كما حدث في اختيار كل من أبي بكر وعلي.

والطريقة الثانية: هي طريقة الاستخلاف (العهد). وهي أن يعهد الخليفة القائم بالخلافة إلى رجل يختاره من أهل الاختيار ليكون خليفة للمسلمين من بعده، كما تم في اختيار كل من عمر وعثمان. ترى ما موقف السيوطي من كلتا الطريقتين، وأيهما تعد الأكثر صحة، وفيها تحقيق لمصلحة المسلمين؟

من مطالعنا في كتب السيوطي، لم نجد له طريقاً بيناً واضحاً لاختيار الخليفة، ولم نجد له تفصيلاً صريحاً لإحدى الطريقتين على الأخرى فطالما أنه يعد أن عهد الخلافة الراشدة أفضل للعهد، فهو إذن يقر كلا الطريقتين، ويعدهما طريقتين صحيحتين لاختيار الخليفة. غير أنه يمكننا القول بأنه يميل إلى الطريقة الثانية، حيث يرى أن عهد الخليفة القائم لمن يكون بعده عهد صحيح وصالح، قد ورد به الأثر (٢٧)، فإن النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الأخير أشار إشارة من غير عبارة باختبار أبي بكر ليؤم الناس في الصلاة. فعندما جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أمرها أن ترجع، قالت: «أريت إن جئت ولم أجِدك تعني الموت قال صلى الله عليه وسلم: «إن لم تجدني فأت أبا بكر» (٢٨).

ويذكر السيوطي أيضاً رواية أخرى عن الرسول صلى الله عليه وسلم فيها إشارة إلى خلافة أبي بكر، وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «بينما أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها أبو بكر، فنزع ذنوباً أو ذنوبين، وفي نزعه ضعف، والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فاستسقى، فاستحالت في يده غرباً فلم أر عبقرياً من الناس يَفْري قُرْبِهِ، حتى روى الناس وضربوا بِعَطْنٍ» (٢٩).

يقول السيوطي، قال العلماء: هذه إشارة إلى خلافة أبي بكر وعمر، وكثرة الفتوح وظهور الإسلام في زمن عمر (٣٠).

ومن ناحية ثانية فإن أبا بكر اختار عمر خليفة من بعده، وعمر جعل الأمر في ستة، ليختاروا واحداً منهم، طالما أن أفضل الصحابة وجداً هذا الطريق صالحاً، فلم لا يقره السيوطي، ويراه صالحاً؟ خصوصاً أن الاجماع قد انعقد على جوازه، ووقع الاتفاق على صحته، فعندما عاتب العباس بن عبد المطلب، علياً على قبوله أن يكون في الستة الذين أوصاهم عمر أن يختاروا واحداً منهم، قال له علي: «كان أمراً عظيماً من أمور الإسلام، لم أر لنفسي الخروج منه (٣١)، فصار العهد به إجماعاً في انعقاد الإمامة (٣٢).

ومن ناحية ثالثة، نجد السيوطي يشني على استخلاف أبي بكر لعمر، وبعد ذلك من أحسن مناقبه وأجل فضائله.

ومن ناحية رابعة، فيه باب لسد الفتنة التي يمكن أن تحدث لو ترك الأمر بدون استخلاف، يؤيد ذلك قول أبي بكر في استخلافه لعمر: «إني لم أرْ بذلك إلا صلاحهم، وخفت عليهم الفتنة (٣٢).

وإذا كان السيوطي يرى أن أفضل طريقة للخلافة هي طريقة الاستخلاف فهل كان يرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نص صراحة على أحد من الصحابة ليلي أمر المسلمين بعده؟ في الواقع أن السيوطي لا يرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نص صراحة على شخص بعينه ليخلفه في إمامة المسلمين. فلا توجد نصوص صريحة على خلافة أبي بكر للنبي صلى الله عليه وسلم. وكذلك لا توجد نصوص صريحة على إمامة علي بن أبي طالب كما يقول الشيعة.

ويذكر السيوطي عدة أدلة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يوص لعلي بشيء بشأن إمارة المسلمين. نذكر منها :- يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما سأله الصحابة أن يستخلف عليهم، قال: «إن أستخلف عليكم فعصيتموه عُدْبَتُمْ» (٣٤) يقول علي بن أبي طالب : «لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم نظرنا في أمرنا، فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد قدم أبا بكر في الصلاة، فرضينا لديننا عمن رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم، عنه لديننا فقدمنا أبا بكر» (٣٥).

- سئل علي هل عهد لك صلى الله عليه وسلم؟ فقال : لو كان عندي من النبي صلى الله عليه وسلم عهد في ذلك ما تركت أخا بني تيم بن مرة وعمر بن الخطاب يقومان على منبره، ولقاتلتهمما بيدي، ولو لم أجد إلا بردي هذا» (٣٦).

- لما طعن علي قيل له: ألا تستخلف علينا؟ قال: ما استخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فأستخلف، ولكن إن يرد الله بالناس خيراً فسيجمعهم بعدي على خيرهم، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم» (٣٧).

- لو علم أبو بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نصّ على علي، لم يكن ليقبل الخلافة، ويعصي أمر الرسول صلى الله عليه وسلم، إلى غير ذلك من الأدلة التي تؤكد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينصّ على استخلاف أحد، والتي حرص السيوطي أن يركز فيها على الروايات المنسوبة لعلي، باعتباره الأحق والأولى -كما ترى الشيعة- بالخلافة لوجود النص عليه.

ورفض السيوطي الاعتراف بوجود نصوص تدل على أحقية علي بالخلافة، لا يعني أبداً، أن السيوطي لا يحب علياً وآله، فهو بدون شك، كجميع أهل السنة، يحب علياً، ولكنه عند التفضيل يقدم أبا بكر. وخير دليل على حبه لآل البيت الذين هم آل علي، أنه قام بجمع ستين حديثاً، جمعها في كتاب، أطلق عليه: «إحياء الميت في فضائل آل البيت». وكثير من هذه الأحاديث تعدّ بغض آل البيت كفراً ونفاقاً يستوجب دخول النار يوم القيامة. لذلك فمحبتهم واجبة على كل مسلم.

ويظهر أن السيوطي في تفضيله للخلفاء الراشدين يقدم أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علياً. والدليل على أن أبا بكر أفضل الصحابة، أن الرسول صلى الله عليه وسلم طلب في مرضه من أبي بكر أن يصلي بالناس، وفي ذلك -كما يقول السيوطي- «دلالة على أن الصديق أفضل الصحابة على الإطلاق، وأحقهم بالخلافة وأولاهم بالإمامة» (٣٨).

وللسيوطي رسالة سمّاها «الحبل الوثيق في نصرة الصديق» ألفها اثر جدل حصل بين أميرين مملوكيين، فيما إذا كان أبو بكر أفضل الصحابة أم لا؟ واحتج من قال بأن أبا بكر أفضل الصحابة بالآية «وسيجنبها الأنقى» (٣٩). وقد ذكر السيوطي في رسالته أدلة كثيرة على أن هذه الآية نزلت في أبي بكر، وحمل بشدة على من قال: أنها ليست في حق أبي بكر، وذكر أن الأمة مجمعة على أن أفضل الخلق بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر (٤٠).

والدليل على أن عمر يأتي في المرتبة الثانية، قول أبي بكر بعد استخلافه لعمر: «وليت عليهم خيرهم وأقواهم عليه...» (٤١).

ويأتي في المرتبة الثالثة عثمان، يدل على ذلك قول عبد الله بن مسعود (ت ٣٢ هـ / ٦٥٣ م) بعد أخذ البيعة لعثمان: «أمرنا علينا خير من بقي ولم نأل» (٤٢).

وفي الدرجة الرابعة يأتي علي بن أبي طالب. يدل على ذلك قول أهل بدر لعلي بعد مقتل عثمان: «ما نرى أحداً أحق بها - الخلافة - منك» (٤٣).

ويلاحظ هنا أن السيوطي لم يتوقف في تفضيل عثمان على علي، ولم يفضل علي بن أبي طالب على عثمان، كما فعل بعض الصحابة (٤٤)، وبعض العلماء من أهل السنة، أمثال سفيان الثوري ومالك بن أنس (٤٥).

ثانياً: خلافة الملك:

أ- الخلافة الأموية: في هذا العصر نجد أن الخلفاء الأمويين، قد تدخلوا في شؤون أهل الحل والعقد، وسلبوهم حقهم في ترشيحهم من يخلف الخليفة القائم. فقد عمد خلفاء بني أمية إلى ترشيح أبنائهم للخلافة، حيث حولوا الخلافة إلى نوع من نظام الحكم الوراثي، وهذا فيه معارضة ومنافاة لحقيقة الخلافة في الإسلام.

فلما طلب مروان بن الحكم (ت ٦٥ هـ / ٦٨٥ م) والي المدينة في عهد معاوية ليأخذ البيعة من أهل المدينة، ليزيد بن معاوية (ت ٦٣ هـ / ٦٨٤ م)، وصف هذا العمل بسنة أبي بكر وعمر، فقاطعه عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٥٣ هـ / ٦٧٣ م) قائلاً: بل سنة كسرى وقيصر، إن أبا بكر والله ما جعلها في أحد من ولده، ولا أحد من أهل بيته (٤٦).

وعندما قدم معاوية (ت ٦٠ هـ / ٦٨٠ م) الى المدينة سنة ٥١ هـ / ٦٧١ م لأخذ البيعة لابنه يزيد، اجتمع مع بعض المعارضين لهذه البيعة، وحدث بينهم جدل ونقاش، فقد قال له ابن عمر (٧٣ هـ / ٦٩٢ م): «فإنه قد كان قبلك خلفاء ولهم أبناء وليس ابنك بخير من أبنائهم، فلم يروا في أبنائهم ما رأيت في ابنك، ولكنهم اختاروا للمسلمين حيث علموا الخير» (٤٧).

وقال له عبد الرحمن بن أبي بكر: والله لتردّن هذا الأمر شورى في المسلمين أو لنعيدها عليك جذعة (٤٨). وقال له عبد الله بن الزبير (ت ٧٣ هـ / ٦٩٢ م) إن كنت قد مللت الإمارة فاعتزلها،

وهلم ابنك فلنبايعه، أرأيت إذا بايعنا ابنك معك لأيكما نسمع ونطيع؟ لا تجتمع البيعة لكما أبداً (٤٩)، غير أن معاوية تمكن أخيراً من أخذ البيعة لابنه يزيد بالاكراه (٥٠)، وبذلك يكون معاوية قد ابتكر طريقة العهد لابن، يقول السيوطي في معاوية:

واستخلف الناس لما أن يبايعهمم والعهد قبل وفاة لابنه ابتكرا (٥١).

وإذا كان الأمويون قد حادوا عن النهج الصحيح لاختيار الخليفة، فهل تعد خلافتهم صحيحة من وجهة نظر السيوطي؟ وهل يجوز أن نطلق عليهم خلفاء؟

في الواقع، أن السيوطي يعدّ خلافة الأمويين صحيحة، وذلك لأن العبرة عنده في الخلافة في أمرين: الأول: كون المنتصدي لها قرشياً، والثاني: اجتماع الناس عليه، سواء كان الاجتماع سابقاً على إقامته خليفة، أو لاحقاً لتنصيبه. فيرى أن الناس اجتمعوا على أبي بكر ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم اجتمعوا على معاوية بعد صلحه مع الحسن، ثم اجتمعوا على ابنه يزيد، وبعده اجتمعوا على عبد الملك بن مروان (ت ٨٦ هـ / ٧٠٥ م) بعد مقتل ابن الزبير، وبعد ذلك اجتمعوا على أولاد عبد الملك، ومن ناحية أخرى، فخلافتهم قد ورد بها الأثر، وأنها ستكون سابقة على خلافة العباسيين. وقد ذكر السيوطي عدة أحاديث في كتابه تاريخ الخلفاء في فصل مستقل تحت عنوان «الأحاديث المنذرة بخلافة بني أمية» (٥٢).

والسيوطي في اعترافه بصحة الخلافة الأموية، يوافق بعض العلماء الذين ذهبوا إلى جواز أن يعهد الخليفة إلى ابنه؛ لأنه أمير الأمة، نافذ الأمر لهم وعليهم، فغلب حكم المنصب على حكم النسب، ولم يجعل للثمة، في محاباة ابنه طريقاً على أمانته، ولا سبيلاً إلى معارضته، وصار فيها كعهده بها إلى غير ولده (٥٣).

يقول ابن خلدون: «ولا يُتَّهم الإمام في هذا الأمر، وإن عهد إلى أبيه أو ابنه لأنه مأمون النظر لهم في حياته، فأولى أن لا يحتمل فيها تبعة بعد مماته» (٥٤).

غير أن السيوطي لا يعد خلفاء بني أمية خلفاء نبوة، وإنما هم ملوك تسموا بأسماء الخلفاء، لأن حكمهم -كما أسلفنا- لم يتم بالطريقة التي تمت فيها الخلافة الراشدة، فهو يصف معاوية بن أبي سفيان بأنه «أول الملوك» (٥٥).

ويذكر قولاً لسفيينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصفهم بالملوك (٥٦)، ويذكر أيضاً قولاً للإمام أحمد بن حنبل، الذي يعدّ فيه أن الخلفاء كانوا فقط أربعة وهم الخلفاء الراشدون (٥٧).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السيوطي والفقهاء الذين قالوا: بجواز ولاية العهد ولا سيما لابن، كانوا متأثرين بالظروف السياسية التي كانت سائدة في عصرهم، فأقروا الوراثة في الخلافة دفعاً للمنازعات وخوفاً من حصول الفتن والاضطرابات التي يترتب عليها حصول مفسدات كثيرة، فرأوا أن كل وسيلة من شأنها أن تحافظ على قوة المسلمين ووحدةهم، فهي وسيلة مشروعة يصح الأخذ بها (٥٨).

ونحن لا نختلف معهم في النتيجة التي أرادوها، وهي التقليل أو القضاء على مسببات الخلافات

ومشيرات الفتن بين المسلمين، ودفع المفسد، ولو أدى ذلك إلى أن يُعين الخليفة ابنه أو أخاه خليفة من بعده، إذا كان ذلك فيه المحافظة على وحدة الكلمة، ولم شعث المسلمين وتوحيد صفوفهم.

ولكن هذا الحق المعطى للخليفة في اختيار من يخلفه غير مطلق، وليس على سبيل الدوام، فللخليفة أن يختار من أسرتة أو من غيرها الرجل الكفء والمناسب، والقادر على تحمل مسؤوليات الخلافة. وعلى الخليفة أن لا يكون مستبداً برأيه، وعليه أن يقوم باستشارة أهل الحل والعقد، ولا يقطع أمر ولاية العهد إلا برضاهم، يقول عمر بن الخطاب: «من بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين، فإنه لا بيعة له ولا الذي بايعه» (٥٩)، ويقول الغزالي: «... وإنما المصحح لعقد الإمامة انصراف قلوب الخلق لطاعته، والانقياد له في أمره ونهيه» (٦٠).

ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن إعطاء الخليفة الحق في اختيار من يخلفه ليس قاعدة مطردة، فالقاعدة أن يقوم المسلمون باختيار خليفتهم لكن يمكن التغاضي عن هذه القاعدة أن كانت هناك ضرورة تستدعي إن يعهد الخليفة لابنه أو أخيه (٦١). فعمر بن عبد العزيز كان يتمنى أن يعهد بالخلافة إلى القاسم بن محمد بن أبي بكر، ولكنه لم يستطيع أن يفعل، لأنه كان يخشى أهل الحل والعقد من بني أمية (٦٢)، وقال عندما حضرته الوفاة: «لو اخترت للأمة غير يزيد كان أولى، ولكني أخاف إن أخرجتها -الخلافة- من بني عبد الملك أن يقع في ذلك فتنة وفرقة» (٦٣). والخليفة العباسي المأمون عندما عهد إلى علي الرضا بالخلافة، أنكر العباسيون ذلك لأنه علوي ونقضوا بيعة المأمون، وبايعوا لعمه إبراهيم بن المهدي، وحدثت فتنة كبيرة، لم تنته إلا بموت علي الرضا (٦٤). وتدل هذه الحادثة على رسوخ فكرة الأسرة العباسية في أذهان أولي العصبية والشوكة في ذلك الوقت.

وفي وقتنا الحاضر، لم يعد القادة والولاة وأصحاب المراكز الحساسة والمهمة من عصبية رئيس الدولة، وإنما يتم اختيارهم من ذوي المؤهلات والكفاءات العالية، دون مراعاة للعصبية وللنظام القبلي، كما كان عليه الحال في العصور السابقة، لذلك بإمكان الأمة أن تعود للطريقة المثلى في اختيار الخليفة، وهي طريقة الشورى (الاختيار) والمبايعة العامة من كل فرد، ولا سيما وأنه أصبح بالإمكان وضع دستور ثابت له قواعد محددة، يعرفها ويلتزم بها جميع أفراد الأمة، وهيئة دائمة للترشيح، وإدارة لإجراء الانتخابات العامة، على نحو ما هو معروف لدى كثير من الشعوب في عصرنا الحاضر (٦٥).

وإذا كان السيوطي يرى صحة خلافة بني أمية، فهل كان يرى أنهم أحق بالخلافة من غيرهم من قریش وخصوصاً الهاشمين؟

الظاهر أن السيوطي لا يرى أن الأمويين أحق بالخلافة من علي وآله، أو من آل العباس بن عبد المطلب، أو حتى من عبد الله بن الزبير، لما يلي:

١- يصف معاوية بالخروج على علي الخليفة الشرعي. يقول: «وخرج معاوية على علي وتسمى بالخلافة، ثم خرج على الحسن» (٦٦). فمن هذا النص يتبين لنا أنه كان يعدّ علياً وابنه الحسن

أحق بالخلافة من معاوية. وحكم معاوية لم يصحح شرعياً إلا بعد تنازل الحسن له عن الحكم عام ٤١ هـ / ٦٦٢م المسمى بعام الجماعة.

٢- عندما قام الحسين بن علي بن أبي طالب، وحمل السلاح ضد يزيد بن معاوية، لم يصفه السيوطي بالخارج على صاحب الحق. بل نجده يلعن قاتله، ويلعن معه عبد الله بن زياد والي العراق، بالإضافة إلى يزيد بن معاوية. ولا شك أن في هذا دلالة واضحة على أنه كان يرى أن الحسين بن علي، أولى بالخلافة من يزيد بن معاوية (٦٧).

٣- يرى صحة خلافة عبد الله بن الزبير، حيث تمت له البيعة، بعد موت يزيد، لذلك لا يعترف بصحة خلافة مروان بن الحكم، ويعدّه باغياً وخارجاً على ابن الزبير. يقول: «والأصح ما قاله الذهبي: إن مروان لا يعدّ من أمراء المؤمنين، بل هو باغ خارج على ابن الزبير» (٦٨).

٤- يرى أن عهد مروان إلى ابنه عبد الملك بالخلافة عهد باطل، لذلك تعدّ خلافة عبد الملك غير صحيحة، لوجود ابن الزبير الخليفة الشرعي. ولم تصح خلافة عبد الملك إلا بعد أن قتل ابن الزبير (٦٩).

هذا وعدم حب السيوطي لأمراء بني أمية، لم يمنع أن يتحدث عنهم حديثاً موضوعياً لم يركز على سلبياتهم في كلامه عنهم، بل ذكر إيجابيات كل واحد منهم.

ب- الخلافة العباسية: اتبع الخلفاء العباسيون الطريقة نفسها التي اتبعها الأمويون في اختيار الخليفة، فكان الخليفة القائم يعهد إلى ابنه ليخلفه في الحكم. ولكن في بعض الأحيان، كان الخليفة الجديد يجد بجانبه أخاه المرشح للخلافة من بعده. ولكن هذا الخليفة سرعان ما يبادر إلى خلع أخيه، ويأخذ البيعة لابنه ليكون خليفة من بعده. فالخليفة الرشيد (ت ١٩٣ هـ / ٨٠٩ م) عهد إلى أولاده الأمين (ت ١٩٣ هـ / ٨٠٩ م) ثم من بعده للمأمون (ت ١٩٨ هـ / ٨١٣ م) ثم من بعده للمؤتمن (ت ٢٠٨ هـ / ٨٢١ م). فعندما تولى الأمين أسقط المأمون من ولاية العهد، وبايع بولاية العهد لابنه موسى، مما أدى إلى حدوث قتال كبير بين الأمين والمأمون (٧٠).

غير أن الجديد الذي يمكن ملاحظته بوضوح على نظام الحكم في عهد العباسيين، وعلى وجه الخصوص منذ تولي الواثق (ت ٢٢٧ هـ / ٨٤٢ م) الخلافة، أن سلطة الخليفة الدنيوية قد بدأت بالضعف، حيث أصبح يوجد سلاطين إلى جانب الخلفاء يديرون أمور الدولة، والذين تمكنوا فيما بعد من تجريد الخليفة من كل سلطاته الدنيوية، وأصبح بمقدورهم عزله في أي وقت، ولم يبق للخليفة إلا السلطة الروحية.

يقول السيوطي في الواثق: «أظن أنه أول خليفة استخلف سلطاناً، فإن الترك، إنما كثروا في عهد أبيه المعتصم (ت ٢٢٧ هـ / ٨٤٢ م) ويقول: «...وانفرط الأمر إلى أن لم يبق من الخلافة إلا الاسم في البلاد» (٧١).

ويلاحظ أيضاً أن بعض الخلفاء كان يتمذهب بمذهب معين من المذاهب الإسلامية التي انتشرت في

ذلك الوقت، يذكر السيوطي أن الخليفة المستكفي بالله (ت ٣٣٣ هـ / ٩٤٤ م) كان يُظهر التشيع. وأن الخليفة الناصر لدين الله (ت ٥٧٥ هـ / ١١٨٠ م) كان يميل إلى مذهب الإمامية، وكان المأمون (ت ١٩٨ هـ / ٨١٣ م) مُفرطاً في التشيع، أمر أن يُنادى أن أفضل الخلق بعد النبي صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب (٧٢). والخليفة المتوكل (ت ٢٣٢ هـ / ٨٤٧ م) أظهر الميل إلى السنة ومذهب بالمذهب الشافعي ونصر السنة (٧٣).

وثمة أمر آخر ملاحظ، وهو إضفاء الأبهة والجاه على منصب الخلافة، وتدخل النساء في شؤون الحكم، أكثر مما كان عليه الأمر في عهد خلفاء بني أمية.

يقول السيوطي في الخليفة الهادي (ت ١٦٩ هـ / ٧٨٥ م): «كان جباراً، وهو أول من مشى الرجال بين يديه بالسيوف المرفعة والأعمدة والقسي الموترة، فاتبعه عماله في ذلك». ويقول في أم الهادي: «كانت حاكمة مستبدةً بالأمر الكبار، وكانت الموابك تغدو إلى بابها». والسيدة زبيدة استطاعت أن تؤثر على زوجها هارون الرشيد أن يعهد إلى الأمين (٧٤)؛ لأنه ابنها.

ولا شك أن هذه التطورات التي طرأت على نظام الخلافة جعلته يبتعد عن مفهومه الحقيقي المتمثل في حفظ الدين ورعاية مصالح المسلمين لتحقيق السعادة لهم.

موقف السيوطي من خلفاء بني العباس: يعد السيوطي خلافة العباسيين صحيحة على الرغم من ميلهم عن نهج الراشدين في اختيار الخليفة، وجعلهم الحكم وراثياً في نسلهم، وذلك لنفس الأسباب التي سبق أن ذكرناها في اعترافه بشرعية خلافة بني أمية.

ولكن هل كان السيوطي لا يميل إلى العباسيين لعدم ميله إلى الأمويين؟ من خلال الدراسة اتضح لنا أن السيوطي لم يكن يميل إلى العباسيين فقط، وإنما كان يتحيز لهم، والأدلة على ذلك كثيرة نذكر منها:

- إفراده فصلاً خاصاً في بداية كتابه «تاريخ الخلفاء» في الأحاديث المبشرة بخلافة بني العباس (٧٥). ولا يخفى على القارئ أن البشرى لا تكون إلا في الأمور الخيرة والمفرحة، في الأغلب.

- تأليفه عدة رسائل في مناقب آل العباس هي: «الأساس في فضل بني العباس» و «رفع لباس عن بني العباس» و «الأحاديث المنيفة في رتبة الخليفة».

- لقرايتهم من الرسول صلى الله عليه وسلم، لذلك فمحبتهم واجبة، وهم خير الناس. عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فقال: «أذكركم الله في أهل بيتي ثلاثاً، فقيل لزيد بن أرقم، ومن أهل بيته؟ قال: أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قيل: ومن هم؟ قال: آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس» (٧٦). وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله» (٧٧).

ويقول السيوطي في الخليفة المستكفي بالله (ت ٨٥٤ هـ / ١٤٥٢ م) «وآله خير آل، ديناً وعبادة وخيراً». ويقول في الخليفة الحاكم بأمر الله (ت ٧٥٣ هـ / ١٣٥٣ م) «وهو ابن بيت لا يزال

الملك فيهم إلى يوم القيامة» (٧٨).

- اهتمامه بالترجمة لهم يفوق بكثير اهتمامه بالحديث عن الخلفاء الأمويين.

وإذا عرفنا أن السيوطي كان يميل إلى بني العباس ويتحيز لهم، فما السر في ذلك؟ يظهر أن السبب في هذا الميل يرجع إلى العلاقة الطيبة بين أسرة السيوطي والخلفاء العباسيين في القاهرة. كما أن السيوطي نفسه نشأ في كنفهم، حيث توفي والده وهو صغير، فحفظ لهم هذا الجميل، وبقي وفيّاً لهم، وقامت بينه وبينهم صداقة قوية، دفعت بالخليفة المتوكل على الله (ت ٨٩٣ هـ / ١٤٩١ م) أن يوئيه منصب قاضي القضاة، لولا احتجاج الفقهاء الذين قالوا: ليس للخليفة مع وجود السلطان حل ولا ربط، ولا ولاية ولا عزل، مما اضطر الخليفة إلى التراجع عن قراره. وكان هذا الخليفة نفسه هو الذي طلب من السيوطي أن يجمع له الأحاديث النبوية المتضمنة لمناقب آل العباس، فقام السيوطي بجمع أربعين حديثاً في رسالة أطلق عليها «الأساس في فضائل بني العباس» (٧٩).

ويمكننا القول إن الصلة الوثيقة بين السيوطي والخلفاء العباسيين الذين عاصروهم، كانت من بين الأسباب المهمة التي دفعته إلى الاهتمام بالتأريخ لهم، وهو بذلك يخالف مؤرخي عصره الذين أولوا اهتماماً كبيراً بتاريخ سلاطين المماليك.

وعلى الرغم من تحيز السيوطي لخلفاء بني العباس، فإنه قام بتوجيه انتقادات كثيرة لهم منها: انتقاده المنصور لايقاعه الفتنة بين العباسيين والعلويين، وعاب على الرشيد أخذه البيعة للأمين على الرغم من صغر سنّه، وكان هناك من بين أخوته من هو أكبر منه في العمر، ووصف السيوطي هذه البيعة، بأنها أول وهن جرى في دولة الإسلام من حيث الإمامة. كما انتقد المأمون لامتحانه الناس بخلق القرآن، وانتقد المعتصم لإدخاله الأتراك الديوان ولتشبيهه بملوك الأعاجم.

ج- وحدة الخلافة:

أكان السيوطي يجيز تعدد الخلافة، كما ذهب إليه بعض المعتزلة والزيدية؟ أم أنه كان يقول بعدم جواز التعدد، كما ذهب إليه جمهور أهل السنة؟

في الواقع أن السيوطي كان يعتقد برأي أهل السنة في عدم جواز أن يكون هناك أكثر من خليفة للمسلمين، ولا يعترف بالوضع السياسي السائد في عصره. والدليل على ذلك أنه لم يعترف بخلافة الفاطميين.

ففي حديثه عن الخلفاء الفاطميين الذين يسميهم بالعبديين، يذكر الأسباب التي دعت به إلى عدّ خلافتهم باطلة، وهذه الأسباب هي:

أولاً: أنهم ليسوا من قریش، وإنما هم من سلالة رجل مجوسي، والذين أسموهم بالفاطميين هم جهلة العوام.

ثانياً: فقدان شرط العدالة فيهم، فأكثرهم كانوا زنادقة، استباحوا سب الأنبياء وشتم الصحابة، كما استباحوا شرب الخمر.

ثالثاً: البيعة لخليفتين في وقت واحد - كما صرح الفقهاء - غير صحيحة، وبيعة الأول هي الصحيحة، وعليه فبيعة الخليفة العباسي هي الشرعية لأنها هي المتقدمة.

رابعاً: الخلافة - كما جاءت به السنة - (٨٠) إذا وصلت إلى بني العباس، تبقى فيهم حتى نزول عيسى عليه السلام أو خروج المهدي. وبناء على ذلك فخلافة غيرهم باطلة ويُعدون بُعَاة خارجين على الخلافة الشرعية.

ولا يعترف السيوطي أيضاً بخلافة الأمويين في الأندلس، ولا بخلافة العلويين في كل من اليمن وطبرستان، ولا بأية خلافة أخرى، لأنها كلها تعد خارجة عن الخلافة العباسية الشرعية. يقول السيوطي بعد ذكره للأسباب التي دعت به إلى عدم الاعتراف بالفاطميين (العبيديين): «... فل هذه الأمور لم أذكر أحداً من العبيديين، ولا غيرهم، وإنما ذكرت الخليفة المتفق على صحة إمامته وعقد بيعته» (٨١).

ويمكننا تحديد شروط صحة عقد بيعة الخليفة عند السيوطي بما يلي:

- ١- أن يكون الخليفة مسلماً، عاقلاً بالغاً، ذكراً، حراً، عدلاً.
- ٢- أن يباشر البيعة أهل الاختيار في حاضرة الخلافة.
- ٣- قبول الشخص المبايع لمنصب الخلافة.
- ٤- وحدة الخلافة، فلا تجوز المبايع لأكثر من واحد.
- ٥- أن يكون الخليفة منحدراً من سلالة العباس بن عبد المطلب، لأن الخلافة في آل العباس حتى قيام الساعة.

ونحن لا نقر السيوطي فيما ذهب إليه من أن الخلافة باقية في نسل العباس بن عبد المطلب إلى قيام الساعة لما يلي:

أولاً: الأحاديث التي استدلت بها أغلبها أحاديث ضعيفة أو موضوعة (٨٢) - باعتباره هو - لا يجوز الاحتجاج بها. وغير الضعيف منها لا يدل على أن الإمامة يتوجب أن تكون في آل العباس، وإنما تدل على فضلهم لقرابتهم من النبي صلى الله عليه وسلم، مثلها مثل الأحاديث التي وردت في فضل علي بن أبي طالب وآله، وفضل أبي بكر وعمر، وغيرهم من الصحابة. ومن ناحية ثانية، فإن هذه الأحاديث على فرض صحتها، فإنها معارضة بأحاديث أقوى منها، ولا سيما الأحاديث التي حصرت الخلافة في قريش، ولم تحدها بأسرة معينة.

ثانياً: انعقد الاجماع في عهد الخلفاء الراشدين على أن الخلافة في قريش وليس في بيت محدد. وهذا يدل على أن الصحابة لم يكن لهم علم بالأحاديث التي ذكرها السيوطي، وإلا لما جاز لهم أن يخالفوها. فيكون قول السيوطي خرقاً للاجماع، ومخالفاً لجميع علماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم، حيث لم يقل بهذا الشرط أحد - في حدود معرفتنا - من أهل السنة والخوارج والمعتزلة والمرجئة والشيعة بجميع مذاهبها.

ثالثاً: من المعروف أن الحكم يتبع علته وجوداً وعدمياً، ومنذ قرون عديدة تلاشى ما كان لبني العباس من العصبية القوية والسلطة الغالبة، وأصبحت العصبية والسلطة والنفوذ لغيرهم، فلا معنى لاشتراط هذا الشرط الذي زالت علته (٨٣). ومن ناحية أخرى، فليست الحكمة من اشتراط النسب العباسي التبرك بوصلة النبي صلى الله عليه وسلم، لأن التبرك ليس من المقاصد الشرعية (٨٤). ثم إن هناك من هو أقرب من آل العباس للنبي صلى الله عليه وسلم، أو له نفس درجة القرابة، فلا معنى لإيثارهم بالخلافة لوحدهم دون سائر أقربائه صلى الله عليه وسلم.

رابعاً : يترتب على القول بشرط النسب العباسي شرطاً لانعقاد الخلافة، وجوب حفظ هذا النسب من الإنقراض والتلاشي حتى يوم القيامة، وهذا الأمر خارج عن قدرة المسلمين، والله سبحانه وتعالى لا يكلف الناس أمراً فوق استطاعتهم. ثم أن الشريعة لم تطلب حفظ نسب العباسيين (٨٥).

د- الخروج على الخليفة الجائر:

السيوطي مثله مثل غالبية علماء أهل السنة، لا يرى الخروج على الحاكم الجائر، كما يرى الخوارج، ويرى أن طريق الإصلاح يكون بالطرق السلمية بالإرشاد والموعظة الحسنة، وليس بحمل السلاح، فالخروج على الحاكم يؤدي إلى الفتنة، والفتنة مهما كان الدافع إليها تلحق ضرراً بالناس أكثر من الحاكم الظالم. والاستقراء التاريخي دلّ على أنه لم توجد فتنة أشاعت عدلاً، وأنهت ظلماً. ومن المعروف أن السيوطي عاش في عصر الماليك البرجية، وقد تميز هذا العصر بكثرة الفتن وتسلط سلاطين الماليك وظلمهم الشعب، وهو نفسه ظلم وتعرض للأذى من السلطان طومان باي (٩٠٦ هـ / ١٥٠١م) الذي عزله من مشيخة الخانقاة البيبرسية، وأراد أن يبطش به (٨٦)، لولا أنه اختفى عنه. وكان ذلك كفيلاً بأن يثير فيه السخط على الماليك، وأن يجعله يؤيد الخروج على الحكام، ولكنه لم يفعل، لاعتقاده أن طاعة الحاكم واجبة، مادام قد وحّد الشعب، ودافع عن البلاد. ولا شك في أن السيوطي في موقفه من عدم جواز الخروج على الحاكم استمد رأيه من السنة. فقد رويت أحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تنهى عن الخروج على الأمير، منها: «من رأى من أميره شيئاً فكرهه فليصبر، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت، إلا مات ميتة جاهلية» (٨٧). ومنها أيضاً: «السلطان ظل الله في الأرض، يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإن عدل كان له الأجر، وعلى الرعية الشكر، وإذا جار، عليه الأمر وعلى الرعية الصبر» (٨٨).

ومما يدلنا على أن السيوطي، كان لا يرى الخروج على الحاكم، هو عدم اعترافه -كما أسلفنا- بشرعية خلافة كل الذين خرجوا على الخلافة العباسية، أمثال الفاطميين والأمويين في الأندلس. وخير دليل على أن السيوطي لا يجوز الخروج على الأمير، هو ما أجاب به عن سؤالين وردا في رسالته «فتح المطلب المبرور ويرد الكبد المحرور في الجواب عن الأسئلة الواردة من التكرور» وهذان السؤالان هما:

- هل يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، القتال في ذلك؟ الجواب: لا (٨٩).

- رجلان أمرا ونهيا، ثم قاتل واحد، وترك آخر القتال، أيهما أعلى؟
وكان جواب السيوطي، بأن «الذي ترك القتال أعلى وأفضل، فليس سل السيف في أمة محمد صلى الله عليه وسلم بالهين» (٩٠).

ويلاحظ من هاتين الإجابتين، أن السيوطي يوازن في هذه المسألة بين أمرين: الأول: ما يترتب على حمل السلاح ضد الأمير من ضرر. والثاني ما يترتب على الأمير الظالم من ضرر. ونجده يميل إلى تحمّل أخف الضررين لدفع أشدهما، ولا شك في أن هذا يتمشى مع القاعدة الشرعية «يُتَحَمَّلُ أخف الضررين لدفع أشدهما» (٩١). فيُصبر على الإمام، خوفاً من حصول الفتن والاضطرابات وسفك الدماء.

وإذا كان السيوطي لا يرى سلّ السيف في وجه الأمير الظالم، فأى طريق يراه مناسباً لحمل الحكام على العدل واجتناب الظلم؟

يبدو أن السيوطي يرى أن أمثل طريق لحمل الأمراء على العدل، هو النصيحة لهم، فالإصلاح يكون بالطرق السلمية، بالقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبالإرشاد والموعظة الحسنة، وهذه السبيل تعطي أطيب النتائج إذا وجدت من الحاكم أدناً صاغية، ورغبة في الإصلاح.

وقد أثير عنه أنه كتب رسالة إلى ملوك بلاد التكرور - النيجر والسنغال - حالياً، نصحهم فيها بأن يعدلوا في رعيّتهم، وأن يجتنبوا الظلم، وأوصاهم فيها بتقوى الله سبحانه، وعدم اتباع الهوى، وأن عليهم محاربة العادات المخالفة للدين، وأن لا ينسوا أن الله سبحانه قادر على أن ينزل سخطه وغضبه عليهم في أي وقت. كما حثهم على أن يحكموا وفق شريعة الإسلام، وأورد نصوصاً من القرآن والسنة، تُذكر بقدرة الله تعالى، وتأمّر الأمير بأن يحكم بالعدل.

ويظهر أن السيوطي، في طريقته هذه للإصلاح كان متأثراً ببعض كبار الفقهاء السابقين له، أمثال الماوردي (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) الذي ألف «نصيحة الملوك». والغزالي (ت ٥٠٥ هـ / ١١١٣ م) الذي كتب رسالة للسلطان محمد بن ملشاه، وابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ / ١٣٤٤ م) الذي أرسل رسالة إلى ملك قبرص سراجوس، تسمى بالرسالة القبرصية، يحذره بها من ظلم المسلمين الذين يعيشون في دولته (٩٢).

المبحث الثاني

موقف السيوطي من نظام الحكم في عصره

أ - نقده للخلافة العباسية:

عاش السيوطي في آخر عهد دولة المماليك البرجية التي خلفت دولة المماليك البحرية في فرض سيطرتها على مصر والشام والحجاز. وقد سبق للسلطان الظاهر بيبرس (ت ٦٧٦ هـ / ١٢٧٨ م) الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لدولة المماليك البحرية، أن عمل على إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، بعد أن انقطعت «ثلاث سنين ونصفاً» (٩٣). بعد اجتياح المغول لبغداد وقتلهم الخليفة العباسي المعتصم بالله سنة (٦٥٦ هـ / ١٢٨٥ م).

فقد قام بيبرس باستدعاء أحد أفراد بني العباس الذين نجوا من المغول، وهو الحاكم بأمر الله (ت ٧٠١ هـ / ١٣٠١ م) وقام بمبايعته بالخلافة، ثم قام الخليفة بتقليده السلطنة.

ولم يشر السيوطي إلى السبب الذي دفع بيبرس إلى إحياء الخلافة العباسية في القاهرة. وفي الواقع أن الذي دفعه لذلك، هو رغبته في أن يضفي على حكمه صبغة شرعية، وبذلك يخرس الألسنة التي تقول بأن المملوك لا يجوز له اعتلاء كرسي الحكم.

ومن عهد بيبرس حتى انتهاء دولة المماليك البرجية، كان على رأس هرم الحكم شخصان هما: الخليفة والسلطان. والسؤال الآن، هل كان للخليفة سلطة حقيقية في تسيير أمور الدولة إلى جانب السلطان المملوكي؟

يرى السلطان أن الخليفة في عهد المماليك، على الرغم من المكانة العالية التي كان يحظى بها - في الغالب - لدى أمراء المماليك، غير أنه لم يكن له حول ولا قوة، ولا أدنى سلطة فعلية في إدارة شؤون البلاد، فليس لها من الخلافة إلا الاسم (٩٤)، حتى المناصب الدينية كالقضاء والإفتاء والخطابة، لم يكن للخليفة يد في تنصيب أحد لها. والذي كان له فقط الدعاء على المنابر في خطبة الجمعة، وتقليده السلطان الجديد لأمر السلطنة، سواء كان وصوله للحكم عن طريق العهد له من أبيه، أو عن طريق الانقلاب العسكري (٩٥).

وبلغ من ضعف الخلفاء، أن سلاطين المماليك، كانوا لا يحفلون بهم، وجعلوهم أداة في أيديهم، بإمكانهم عزلهم في أي وقت يشاءون، أو ربما سجنهم ونفيهم في عديد من الحالات. فالخليفة المستكفي بالله أهين وسجن ثم نفي إلى قوص من صعيد مصر، من السلطان الناصر محمد (٩٦) (ت ٧٤١ هـ / ١٣٤١ م). والخليفة المتوكل على الله (ت ٨٩٣ هـ / ١٤٨٩ م) حبس وخلع من الخلافة من السلطان برقوق (٩٧) (ت ٨٠١ هـ / ١٤٠٠ م). والخليفة المستعين بالله (ت ٨١٥ هـ / ١٤١٤ م) عزل من السلطان شيخ (ت ٨٢٤ هـ / ١٤٢٣ م)، ومنع من الاجتماع بالناس ثم نفي إلى الاسكندرية (٩٨). والخليفة القائم بأمر الله حمزة بن المتوكل (ت ٨٥٩ هـ / ١٤٥٦ م) سجن بالاسكندرية إلى أن

بألم السيوطي ويتوقع للحالة السيئة التي وصلت إليها الخلافة العباسية في القاهرة. ففي نفي الخليفة المستكفي بالله إلى قوص، يقول: «إنا لله وإنّا إليه راجعون» (١٠٠)، فهو يعد هذه الإهانة التي لحقت بالخليفة مصيبة كبيرة، يُحزن ويُتأسف عليها. وكرر السيوطي هذا الترجيع، عندما ذكر أن خليفة عصره قبل أن يزوج ابنته لأحد المماليك (١٠١). وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على ما اعتري الخلافة في القاهرة من وهن وضعف. فاق بكثير حالة الضعف والتردي التي وصلت إليها الخلافة العباسية في بغداد أيام بني بويه وأيام الأتراك الذين استأثروا بالحكم دون الخلفاء العباسيين، والتي كانت موضع انتقاد كثير من الفقهاء والمؤرخين.

ينتقد السيوطي شخصية الخليفة في القاهرة، ويصفه بأنه أصبح كأنه شخص من عامة الناس، أو أمير من أمراء السلطان، يقول: «... وقد صار الأمر في زماننا، إلى أن الخليفة يأتي السلطان يهنئه برأس الشهر، ثم يقوم الخليفة ويذهب كأحد الناس، ويجلس السلطان في دست مملكته. ولقد حدث أن السلطان الأشرف برسباني (ت ٨٤١هـ / ١٤٣٩م) لما سافر إلى آمد لقتال العدو وصحب الخليفة معه، كان الخليفة راكباً أمامه يحجبه، والهيبة والعظمة للسلطان والخليفة كأحد الأمراء الذين في خدمة السلطان» (١٠٢). ونجده في موضع آخر يقول: «ولم يبق للخليفة إلا الاسم» (١٠٣).

والسيوطي، دون أدنى شك، لا يرفض الخلافة العباسية في القاهرة، التي تربطها بها -كما أسلفنا- علاقة متينة، ولكن يرفض الصورة الهزيلة التي أصبحت عليها، والتي يرجو لها صورة مشرقة لتصبح لها السيادة الكاملة الدينية والدنيوية، لتعيد عزّها ومجدها الذي كانت عليه في عهد الراشدين والأمويين والعباسيين في بغداد.

ويبدو أن الخلفاء العباسيين في القاهرة -كما أشار السيوطي- كانوا يتطلعون إلى إعادة هبة الخلافة وسلطتهم المادية التي جرّدها منهم سلاطين المماليك، ولكنهم للأسف لم يتمكنوا من ذلك، حيث لم يعد في إمكانهم الاستغناء عن القوة المملوكية الأجنبية التي استسلموا لها، وكأنها قدر محتوم، عليهم أن يخضعوا ويستسلموا لها. فقد باءت محاولة الخليفة المتوكل على الله بالفشل عندما أراد أن يجمع السلطة العسكرية بيده، وعلى أثر ذلك خلع من الخلافة وسجن (١٠٤).

والخليفة المستعين بالله (ت ٨٥١هـ / ١٤١٣م) عندما بايعه أمراء المماليك بالسلطنة، بعد النزاع الذي نشب بينهم حول من يتولى أمور السلطنة، لم يمكث في السلطنة سوى بضعة أشهر، حيث قام أحد كبار الأمراء المماليك وهو (شيخ) بإكراهه على أن يعهد إليه بالسلطنة، وما لبث (شيخ) بعد ذلك أن قام بخلع الخليفة وأمر بإبعاده إلى الإسكندرية.

ونجد أن السيوطي يُسرّ ويبتهج لجمع الخليفة بين السلطة الدينية والمادية، ويشني على الخليفة بأنه -على الرغم من قصر مدة حكمه- ساس الشعب بالعدل ورفع عنهم المظالم والمكوس، مما أدى إلى رضا الناس، وارتياحهم لحكمه (١٠٥).

ويظهر من ذلك، أن السيوطي كان يأمل في أن يتمكن الخليفة العباسي في القاهرة، من تحقيق الوحدة النظامية، لتكون كل السلطات بيده. ولكن الخليفة العثماني هو الذي تمكن من تحقيق هذه الوحدة، وجاء ذلك بعد عدة سنوات من وفاة السيوطي.

ب- نقده لسلطين المماليك:

من خلال مطالعنا، نستطيع القول، إن سلوك السيوطي من سلاطين المماليك وأمرائهم، اتسم بالوسطية، فلم يكن من النوع التهافت والمتزلف الذي يُكثر التردد على أبواب الحكام، ويكيل لهم المديح، ولم يكن من النوع الثائر والمقاطع لولاة الأمور. لذلك نجد أن سلاطين المماليك، وأمرأهم الذين عاصروهم السيوطي، (إذا ما استثنينا طومان باي) يُجلونه ويُقدرونه وكانت له في نفوسهم مكانة عالية.

ف نجد أن الأمير اينال الأشقر (ت ٨٦٥ هـ / ١٤٦٢م) يتوسط له لدى السلطان حتى قرره في تدريس الحديث بالمدرسة الشيعونية (١٠٦). وكان الأمير ازدمر الطويل يطلع السيوطي على أسراره، وما يجول في صدره، من تطلع إلى الوصول إلى السلطنة (١٠٧) وعينه السلطان قايتباي (ت ٩٠١ هـ / ١٤٩٦م) ناظراً على أوقاف الخانقاة البيرسية وبقي محتفظاً بهذا المنصب حتى عزله السلطان طومان باي (١٠٨)، كما كان الأمراء يرسلون إليه الهدايا، فقد أرسل إليه السلطان الغوري (ت ٩٢٢ هـ / ١٥١٦م) خصباً وألف دينار، فأخذ الخصب، ثم ما لبث أن أعتقه، وردّ الألف دينار، وقال لرسول السلطان: لا تعد تأتينا قط، فإن الله أغنانا عن ذلك (١٠٩).

ولكن ما مدى رضا السيوطي عن السلاطين المماليك وعن سياسيتهم؟

في الواقع، إن السيوطي في داخل نفسه، لم يكن راضياً عن سلاطين المماليك، ولم يكن محباً لهم، فهم من وجهة نظره مغتصبون للسلطة من العباسيين أصحاب الحق الشرعي في الحكم. لذلك عندما ترجم لهم، أوجز الحديث عنهم، وعنون لهم بـ «ذكر سلاطين مصر الذين فوّض إليهم خلفاء مصر العباسيون، فاستبدوا بالأمر دونهم» (١١٠).

كما نجده يتشقى بمصائب السلاطين الذين أساءوا معاملة الخلفاء، فيذكر أن الله سبحانه يحرمهم من التمتع بالملك، ويفجعهم بالمآسي في الحياة الدنيا، فضلاً عن العذاب في الآخرة. يقول: «سنة الله فيمن مسّ أحداً من الخلفاء بسوء، فإن الله سبحانه يقصمه عاجلاً، وما يدخره له في الآخرة من العذاب أشد...» (١١١).

وقد عُرف عن السيوطي عدم حبه للتقرب والتزلف إلى السلاطين وعدم رغبته في حضور مجالسهم، وإن صادف أن ذهب إليهم فكان ذلك على وجه الندرة، وربما كان حضوره على استحياء أو على كره منه، وكان ذلك قبل سن الأربعين، أي قبل أن يعتزل الناس ويتفرغ للكتابة.

فقد رفض أن يذهب مع العلماء بمناسبة شفاء السلطان من مرض ألم به (١١٢).

وعندما نُقد في ذلك ردّ برسالة سماها: «رواية الأساطين في عدم المحييء إلى السلاطين» جمع

فيها أحاديث كثيرة تنهى العلماء عن زيارة السلاطين (١١٣). ومن هذه الأحاديث، قوله صلى الله عليه وسلم: «من أتى أبواب السلاطين افتتن، وما ازداد عبد من السلاطين دنواً إلا ازداد من الله بُعداً» (١١٤).

فعدم الوقوف على أبواب الحكام أسلم للدين الفقهاء، لذلك حرص السيوطي على ألا يجالس إلا العلماء والصالحين، وألا يسأل أحداً حاجة ما، ولو كان هذا الشخص هو السلطان. ومن شعره في ذلك:

ولا أجالس إلا عالماً فظناً أو صالحاً أو صديقاً لا يكثر
ولا أسأل شخصاً حاجة أبداً إلا استعارة أجزاء وأسفار (١١٥)

والذي يظهر أن السيوطي، لا يُحرّم زيارة السلاطين الظالمين، ولا يمنع معايشة أمراء السوء، إلا إذا كان في هذه المخالطة تأثير على صاحبها، بحيث يصبح مجرد خادم للأمير يطيعه في كل شيء، حتى في معصية الخالق. فقد ورد سؤال وهو: رجلان أحدهما يخالط أمراء السوء، فيشفع للمسلمين لديهم، وينفعهم، والآخر اعتزلهم، أيهما أعلى؟ فكان جواب السيوطي، بأن الأول أعلى إن أمن على نفسه الافتتان بهم، والدخول في أهوائهم. والثاني أعلى لمن خشي على نفسه ذلك (١١٦).

أما بالنسبة لسياسة سلاطين المماليك، فلم يكن السيوطي راضياً عنها لا مع الخلفاء، ولا مع الرعية. ويرى أن سياستهم اتسمت بالجبروت والتسلط، والظلم، والفساد الإداري، والتخبط، بسبب جهل الحكام. فلقد أفتى الخليفة والفقهاء والقضاة، بأنه لا تجوز تولية الناصر محمد (ت ٧٤١هـ / ١٣٤١م) للسلطنة لصغر سنه. ولكن الناصر محمد، عندما اعتلى عرش السلطنة فيما بعد، أساء معاملة الخليفة والعلماء. يقول السيوطي في ذلك: «الكل مظلومون مع الناصر فإنهم أفتوا بالحق، ولكن جبروت، وظلم، وعسف، وشوكة، وصبا، وجهل، فمن يخاطب الإنسان» (١١٧)، كما يصف الملك الأشرف إينال (ت ٨٦٥هـ / ١٤٦١م) بالجور والظلم (١١٨).

وينتقد السيوطي سياسة سلاطين المماليك في اختيار أصحاب المناصب العليا في الدولة. فقد جرت العادة عندهم ألا يولوا أحداً إلا مقابل مبلغ كبير من المال. ولا يخفى ما لهذه السياسة من أثر سلبي على المجتمع، لأن فيها وضع الرجل غير المناسب في منصب لا يستحقه وليس بأهل له. وهذا مخالف لما جاءت به السنة، حيث عدّت هذا العمل خيانة لله ولرسوله وللمسلمين. يقول صلى الله عليه وسلم: «من استعمل رجلاً على عصابة وفيهم من هو أَرْضَى لله منه، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين» (١١٩). ومخالف للقاعدة الشرعية التي تنص على أن «تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة» (١٢٠).

ويبدو أن الحالة السيئة والمؤلمة التي وصلت إليها البلاد نتيجة سياسة المماليك الاستبدادية والقمعية، وكثرة المتعاقبين على عرش السلطنة، جعلت السيوطي يشتكي من الوضع القائم، ويتمنى الموت. يقول:

طوبى لمن مات فاستراحا ونال من ربه فلاحا
ما نحن إلا في قوم سوء أذاهم قد بدا ولاحا (١٢١)

ويظهر السيوطي تخوفاً من المستقبل الذي ينتظر دولة المماليك لجورها وانتهاكها لحرمات الله، لأنه يرسل آيات ليعتبر الحكام المستبدون، والناس الذين تركوا واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن لم يعتبروا ينزل بهم العذاب أو يُسلط الله عليهم عدوهم. ويذكر أن الآيات التي وقعت في زمنه، شبيهة بالآيات التي وقعت قبل زوال الخلافة العباسية في بغداد. مثل احتراق المسجد النبوي بسبب صاعقة، وتعطيل صلاة الجمعة في المسجد الحرام بسبب سيل عظيم اجتاح مكة ودخل البيت الشريف.

يقول السيوطي: «وفي أيامنا وقع ما يشبه الآيات الواقعة في مقدمات واقعة التتار، وأنا خائف من عقبي ذلك، فاللهم سلم سلم» (١٢٢). وبذلك يكون السيوطي قد تنبأ بزوال دولة المماليك، حيث جاء انتهاءها بعد عدة سنوات من موته، على أيدي العثمانيين.

ويرى السيوطي أن ارتفاع شأن مصر في عهد دولة المماليك، لم يكن بسبب حسن سياسة سلاطينها، وإنما يرجع إلى بركة وجود الخلافة فيها، يقول: «فقد كانت ملوك بني أيوب أجلّ قدراً وأعظم خطراً من ملوك جاء بعدهم بكثير، ولم تكن مصر في زمنهم كبغداد» (١٢٣).

ويذكر أنه في زمنه يوجد ملوك في أقطار كثيرة يتفوقون على ملوك المماليك يقوتهم وشدة بأسهم، وبكثرة عدد جيوشهم، ولكن الاهتمام بالعلوم الشرعية، وإظهار شعائر الإسلام، ليس عندهم كما هو الحال في مصر. يقول: «واعلم أن مصر من حين صارت دار الخلافة عظم أمرها وكثرت شعائر الإسلام فيها، وعلت فيها السنّة وعفت منها البدعة، وصارت محل سكن العلماء، ومحط رحال الفضلاء، وهذا سر من أسرار الله، أودعة الخلافة النبوية، حيثما كانت يكن الإيمان والكتاب» (١٢٤).

ويلاحظ أن السيوطي، يشير في مصنفة «حسن المحاضرة» بدون تفصيل إلى قضاء المظالم، الذي كان يجلس له السلطان يومين في الأسبوع، بمعاونة كبار القضاة. كما يشير أيضاً إلى وظيفة نيابة السلطنة، دون أن يذكر مهمه نائب السلطان والصلاحيات الموكلة إليه، ولم يتطرق إلى الوزارة إلا نادراً دون أدنى إشارة إلى الأسباب التي أدت إلى فقدان الوزارة أهميتها، وتراجعها عما كانت عليه في عهد العباسيين في بغداد، وفي عهد الفاطميين والأيوبيين.

وأخيراً، فالسيوطي الذي كتب -كما أسفنا- رسالة إلى ملوك بلاد التكرور، ينصحهم فيها بالحكم بالعدل، وعدم الظلم، لم نجد له من خلال دراستنا لمؤلفاته، أنه دعا أمراء المماليك إلى التزام العدل واجتناب الظلم.

لكم في المقابل نجد ينصح سلاطين المماليك بمحاربة الفساد والمنكر، وبمعاينة المفسدين، فقد افتى في رسالته «النهر لمن برز على شاطئ النهر».

بتحريم البروز في البناء على شواطئ الأنهار، وقام بإرسال هذه الرسالة إلى السلطان المملوكي، لكي

يمنع المخالفين، وقد أخذ السلطان بنصيحته، يقول: «أرسلت بهذا المؤلف إلى المقام الشريف مولانا السلطان، فأحاط بذلك علماً، وتوعد أهل البروزات منعاً وهدماً» (١٢٥).

له أيضاً رسالة سمّاها «رفع منار الدين وهدم بناء المفسدين» التي نصح فيها السلطان، أن يأمر بهدم بيوت الدعارة والفحش، فانه يجوز للسلطان زجر الناس عن المعاصي باتلاف أموالهم وتخریب دورهم، لأن هذا من قبيل رعاية المصالح (١٢٦).

فلم يقدّم بنقد سياسي جذري للواقع السياسي الذي عاشه، وأكتفى بالتنبيه إلى مواطن الفساد في تاريخ الدول السابقة، وأسباب القوة عند الدول العظيمة. فهو يمارس نقداً لا يستطيع التصريح به. ربما يكون الذي حمّله على هذا المسلك هو غلبة نزعة الزهد والتصرف عليه (١٢٧)، فترك أمور السياسة للسياسيين من أهل الخبرة، ومن الممكن أيضاً، أنه أيقن أن النصيحة لا تجدي سبلاً إلى قلوب سلاطين الممالك التي أصبحت أشد قسوة من الحجارة، لغلبة مصالحها الشخصية على مصالح الأمة، ولأن أمراء الممالك قمعوا كل صوت معارضض لسياستهم قمعاً شديداً لذلك أثر السلامة كغالب علماء عصره.

والذي يظهر أنه ان يرى رأي كثير من الأئمة، على رأسهم الحسن البصري، الذي كان يرى «أن صلاح الرعية يؤدي لا محالة إلى اصلاح الراعي. وأن الحكام مظهر من مظاهر الشعب، فإذا استقام الشعب على الجادة، واستمسك بأوامر الدين واجتنب نواهيه، كان الحكام الصالحون» (١٢٨). لذلك نجد أن السيوطي، قد كرّس جهوده كلها للاهتمام بالعلم والتأليف، وحث الناس عن طريق الخطابة والإفتاء، على اتباع أوامر الشريعة، واجتناب نواهيها، لبيكونوا أفراداً صالحين، وجهد أن يجعل من نفسه قدوة حسنة للآخرين من أفراد مجتمعه.

ج- مقارنة بين السيوطي والماوردي وابن خلدون:

يعدّ الماوردي وابن خلدون من أشهر الفقهاء المسلمين الذين كتبوا في الفكر السياسي الاسلامي، لذلك رأينا إكمالاً للفائدة أن تعقد مقارنة موجزة بينه وبينهما، ونجمل هذه المقارنة على النحو الآتي:

- لقد حاول كل واحد منهم أن يقدم رؤية واقعية في محاولة للتغلب على الصعاب والمشاكل، بخلاف الفارابي الذي نادى بنظرية سياسية ليس لها أن تطبق في عالم الواقع (١٢٩).

- أكدوا جميعاً على ضرورة أن تكون القرشية إحدى أسس الخلافة، فقد عاشوا ظروفاً سياسية متشابهة، فقد طمح الجنس غير العربي من فرس وترك وشوكي بالحكم، إلا أن ابن خلدون، يرى أن شرط القرشية مرتبط بالعصبية، فعندما كانت قريش أقوى القبائل العربية، كانت الخلافة فيها، لكنها لما ضعفت، فلا مانع أن تخرج الخلافة منها إلى عصبية قوية تجمع كلمة المسلمين وتوحد صفوفهم.

- شددوا جميعاً على ضرورة أن يجمع الخليفة بين القوة والعدل، ان يتخلّق بأحسن الأخلاق، فريطوا بين الأخلاق والسياسة (١٣٠). وجاءت أفكارهم السياسية خالصة دون خلط بالفلسفة.

- تنعقد البيعة عندهم للخليفة، اما باختيار أهل الحل والعقد، واما بأن يعهد الخليفة القائم إلى

شخص يخلفه في الحكم بعد مماته. ويرون جواز تولية المفضل مع وجود الأفضل. وأنه لا يجوز الخروج على الامام لما يترتب عليه من الفتن والمفاسد.

- اتفقوا على الشروط الواجب توفرها في الخليفة المسلم، وذكروا واجبات الخليفة، وواجبات الرعية، إلا أن الماوردي وابن خلدون كانا موفقين في أبرزها أكثر من السيوطي.

- حظي كل واحد منهم باحترام أولي الأمر وتقديرهم، إلا أن الماوردي وابن خلدون كان لهما دراية وصلة بالأمور السياسية أكثر من السيوطي، لتوليها منصب القضاء، ولشغلها وظيفة السفارة. فقد اختار الخليفة العباسي الماوردي سفيراً بينه وبين بني بويه. وابن خلدون اختير أيضاً سفيراً بين السلطان المملوكي وبين تيمورلنك، كما أنه قبل قدومه إلى مصر شغل منصب كاتب ديوان السلطان في المغرب، كما تولى منصب الحجابة الذي يعتبر من أجل مناصب الدولة (١٣١).

- صنّف الماوردي عدة مصنفات في السياسة هي: الأحكام السلطانية، ونصيحة الملوك، وتسهيل النظر وتعجيل الظفر، وقوانين الوزارة (أدب الوزير).

وأهم هذه المصنفات الأحكام السلطانية الذي يُعدّ بمثابة دستور عام للدولة، يحوي الاسس التي تقوم عليها الدولة. وابن خلدون طرح أفكاره السياسية بكل وضوح في مقدمته واحتلت طرح أفكاره السياسية بكل وضوح في مقدمته واحتلت جزءاً كبيراً منها. بينما لا نجد للسيوطي كتاباً مستقلاً في السياسة سوى تاريخ الخلفاء الذي يعد -تقريباً- المرجع الأساسي لأفكاره السياسية.

- لم يتحدث السيوطي عن نشأة الدولة والقواعد التي تقوم عليها، ولم يقدّم بتعريف الخلافة، ولم يبيّن حكمها من حيث الشرع والعقل، ولم يتعرض للأسباب الموجبة لعزل الخليفة كما فعل كل من الماوردي وابن خلدون والغزالي.

- لم يتحدث السيوطي عن الوظائف الكبيرة في الدولة كالوزارة، والقضاء والحسبة، وولاية الأقاليم، وولاية المظالم، والدواوين وغير ذلك. بعكس الماوردي وابن خلدون اللذين تناولا بالتحليل جميع هذه الوظائف، موضحين مكانتها ودورها في الدولة، لذلك فهما يُعدّان أهم المفكرين السياسيين الاسلاميين في مجال المؤسسة.

- يرى السيوطي أن الخلافة باقية في بني العباس بن عبد المطلب، لا تخرج منهم حتى يوم القيامة. بينما لا نجد الماوردي وابن خلدون يذكران ذلك.

- حمل السيوطي بشدة متناهية على الخلفاء الفاطميين واعتبرهم خارجين عن الاسلام، بخلاف الماوردي وابن خلدون فانهما لم يحملا عليهم، بل لم يتطرقا لذكرهم.

- قسم السيوطي الخلافة إلى خلافة وملك، بينما لا نجد الماوردي يتحدث عن شيء من ذلك، ويمكن القول هنا بأن السيوطي كان متأثراً بهذا التقسيم بابن خلدون الذي عقد فصلاً مستقلاً في مقدمته في هذا الخصوص بعنوان «في انقلاب الخلافة إلى الملك». وكان متأثراً أيضاً بابن تيمية الذي صنّف مصنفاً بعنوان «الخلافة والملك».

- السيوطي لم يتطرق نهائياً، كما تطرق ابن خلدون لتأثير العوامل الجغرافية على السياسة وأن الدولة يجب أن يكون امتدادها المائي أو الجغرافي محدداً على قدر العصبية المكونين لها حتى لا تكون مطعماً سهلاً للأعداء (١٢٢).

- لم يتحدث السيوطي عن مفهوم الأمن كقاعدة مهمة من قواعد الدولة، بعكس الماوردي الذي أولى هذه القاعدة أهمية كبيرة. كما إنه لك يتعرض للسياسة الاقتصادية للدولة كما فعل ابن تيمية الذي قال: إن للدولة أن تدخل في تحديد الأسعار للضرورة وإجبار أصحاب السلع على بيعها، إذا استلزم الأمر ذلك (١٢٣).

- لم يشير إلى العلاقة بين الدعوة الدينية والعصبية كما فعل ابن خلدون الذي يرى أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية لأن الدعوة الدينية تقضي على التنافس والحسد بين أهل العصبية (١٢٤).

- لم يتطرق السيوطي لرأي مذاهب الشيعة في حكم الامامة، بخلاف ابن خلدون الذي عقد فصلاً في مقدمته في هذا المجال بعنوان «في مذاهب الشيعة في حكم الامامة».

الخاتمة

وبعد الانتهاء من دراسة المباحث السابقة في موضوع الفكر السياسي لدى السيوطي، بقي أن نقوم فكر السيوطي، ونجمل هذا التقويم على النحو الآتي:

١- السيوطي في حديثه عن الخلافة في المسائل التي أشار إليها والتي سبق الحديث عنها، كالنسب القرشي، ووحدة الخلافة، وعدم جواز الخروج على الخليفة، وتطور نظام الخلافة، وغيرها من المسائل، لم يُقدم جديداً، وكان متأثراً بمن سبقه من فقهاء أهل السنة، أمثال: الماوردي والغزالي وابن تيمية وابن خلدون.

٢- كانت له إسهامات جديدة في الفكر السياسي: - فقد أهتم كثيراً بشخصية الخليفة، فمصنّفه «تاريخ الخلفاء» يُعد دراسة في القيادة السياسية، فقد ركّز فيه على نشأة الخليفة وتربيته، وعلى الأدب والصفات الحميدة التي يجب أن يتحلّى بها. فشخصية الخليفة تؤثر تأثيراً قوياً في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالخليفة -عنده- رمز وحدة الأمة الإسلامية، ويُعدّ هذا بعد نظر منه للمحافظة على وحدة المسلمين.

- أكّد بشدة على أهمية وجود الخلافة حتى ولو كانت صورية، وأن هذه الخلافة يجب أن تكون في آل العباس بن عبد المطلب، لا تخرج عنهم بعد أن آلت إليهم.

- قدّم نصائح للسلطان كسبيل لخلاص دولته من التفكك والزوال، على أساس الالتزام بالدين والعودة إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، مع تأكيده على القوة المستندة إلى العدل المستمد من الدين الإسلامي.

- انتقد سياسة سلاطين المماليك القائمة على التسلط والظلم والاستبداد، والتخبط في إدارة البلاد، ونهاونهم في المحافظة على حفظ الدين نقياً خالياً من الشوائب والبذع.

٣- هناك بعض المآخذ التي نأخذها عليه في فكرة السياسي، وهي:

- أنه لم يتطرق للمؤسسية، فلم يتحدث عن الوزارة، ولا عن الولاية، ولا عن القضاء، ولا الحسبة، ولا عن ولاية المظالم، ولا عن الدواوين.

- لم يتحدث عن نشأة الدولة، ولا عن معنى الخلافة وحكمها، ولم يشير إلى عزل الخليفة كما فعل أغلب الفقهاء الذين كتبوا في الفكر السياسي.

- لم يُميّز بين مفهوم الأمة والدولة، فنجدّه يخلط بينهما، فأحياناً يذكر لفظ الأمة، وأحياناً يذكر اسم الدولة. ففي بداية مصنّفه «تاريخ الخلفاء» يقول: «فهذا تاريخ لطيف ترجمت فيه الخلفاء أمراء المؤمنين القائمين بأمر الأمة» (١٣٥).

وفي عدة مواقع في المؤلف نفسه، ولا سيما في الصفحات الأخيرة، يكرر لفظ الدولة مراراً (١٢٦). ومن ناحية ثانية فإن الناظر في الكتاب نفسه، لا يشعر بالتغير السياسي وانتقال الحكم من عهد إلى عهد، أو من أسرة إلى أسرة، كما أنه لم يبيّن خصائص كل عهد، ولا ما يميزه عن غيره من العهود.

- على الرغم من نقده للخلافة في عصره ونقده لسلاطين المماليك، إلا أنه لم يقدّر بنقد سياسي جذري للواقع السياسي الذي عاشه كما فعل ابن تيمية كما أنه لم يذكر السبب الذي من أجله أقدم المماليك على إحياء الخلافة العباسية في القاهرة.

وأخيراً، يمكننا القول بأن الفكر السياسي للسيوطي، قد عكس إلى درجة كبيرة الواقع السياسي السائد في عصره، فقد عبّر تعبيراً صادقاً عن المشاكل السياسية التي كانت سائدة في مجتمعه آنذاك.

الهوامش:

- ١- علي بن محمد الماوردي (ت. ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥ م، ص ٥.
- ٢- محيي الدين النووي، شرح صحيح مسلم، ٦ م في ١٥ ج، المطبعة المصرية، القاهرة، ج ١٢، ص ٢٠٠.
- وإبن خلدون (ت. ٨٠٨ هـ / ٢٤٠٦ م) المقدمة، ط ٦، دار القلم، بيروت، ١٩٨٦ م، ص ١٩٤.
- ٣- السيوطي، تاريخ الخلفاء، دار الفكر، بيروت، ص ١٠.
- ٤- السيوطي، الإتانة في رتبة الخلافة، مخطوط مصور على ميكروفيلم، رقم ١٤٣٨، الجامعة الأردنية، عمان.
- ٥- مسلم بن الحجاج بن مسلم (٢٦١ هـ / ٨٧٥ م)، صحيح مسلم، دار المعرفة، بيروت، ج ٦، ص ٢.
- ٦- أحمد بن حنبل، المسند، دار الفكر العربي، بيروت، ج ١، ص ٧-٨، حديث صحيح.
- ٧- محمد بن عيسى الترمذي (ت. ٢٧٩ هـ / ٢٨٩٢ م) سنن الترمذي، تحقيق إبراهيم عطوة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٥، ص ٧١٥، حديث غريب.
- ٨- ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، ج ١، ص ١٢٣.
- ٩- المصدر نفسه، ص ٢٣.
- ١٠- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ١٢.
- ١١- شهاب الدين أحمد القسطلاني (ت. ٩٢٣ هـ / ١٥١٦ م). إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠، ج ٨، ص ١٠، ١٦.
- ١٢- ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ١٩٤.
- ١٣- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ٢١.
- ١٤- انظر الأحاديث التي استدلت بها في مصنفه تاريخ الخلفاء، ص ١٥، ١٦.
- ١٥- الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج ٤، ص ٥٠٣، حديث حسن.
- ١٦- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ١١.
- ١٧- ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٣.
- ١٨- محمد بن جرير الطبري (ت. ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م)، تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٤، دار المعارف، القاهرة، ج ٢، ص ٥٧١.
- ١٩- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ١٣١.
- ٢٠- أحمد بن حنبل، المسند، مصدر سابق، ج ١، ص ١٢٣.
- ٢١- المصدر نفسه، ص ٢٣.
- ٢٢- أحمد بن أعثم الكوفي (ت. ٣٠٤ هـ / ٩٢٦ م)، الفتوح، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦ م، ج ١، ص ١٢٢.

- ٢٣- علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢ م، ج ١٠، ص ٢٦٨.
- ٢٤- السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٢٦.
- ٢٥- المصدر نفسه، ص ١٥٠.
- ٢٦- الماوردي، الأحكام السلطانية، مصدر سابق، ص ٨.
- ٢٧- أفرد السيوطي في كتابه «تاريخ الخلفاء» فصلاً في الأحاديث والآيات المشيرة إلى خلافة أبي بكر. ص ٥٦-٦٢.
- ٢٨- محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م)، صحيح البخاري، دار الجليل، بيروت، ج ٥، ص ٥.
- ٢٩- المصدر نفسه، ج ٥، ص ١١.
- (*) استحالت: انقلبت عن الصغر إلى الكبر،
عَرَبًا: الدلو العظيمة. (ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج ١، ص ٦٤٢).
يُفْرِي قَرْيَةً: أي يعمل عمله. (لسان العرب، ج ١٥، ص ١٥٣).
عَطَنَ: مبارك الابل على الماء. (لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٨٧).
يقول ابن الأثير في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم هذه: «أن عمر لما أخذ الدلو ليستقي عظمت في يده، لأن الفتوح كانت في زمنه أكثر منه في زمن أبي بكر». (لسان العرب، ج ١، ص ٦٤٢).
- ٣٠- السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١١١.
- ٣١- أحمد بن أعثم الكوفي، الفتوح، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٣٥.
- ٣٢- صلاح الدين بسيوني، الفكر السياسي عند الماوردي، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٣ م، ص ١٢٦.
- ٣٣- عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ / ١٢٠٢ م)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢ م، ج ٤، ص ١٢٦.
- ٣٤- الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج ٥، ص ٦٧٥، حديث حسن.
- ٣٥- ابن الجوزي، المنتظم، مصدر سابق، ج ٤، ص ٦٦.
- ٣٦- أحمد بن أعثم الكوفي، الفتوح، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٣٣.
- ٣٧- اسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ / ١٣٧٢ م)، البداية والنهاية، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨ م، ج ٨، ص ١٥٠.
- ٣٨- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ٦٣.
- ٣٩- سورة الليل، آية ١٧.
- ٤٠- السيوطي، الحاوي للفتاوى، ١ م في ٢ ج، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٢ م، ج ١، ص ٣٢٦-٣٣٣.
- ٤١- أحمد بن أعثم الكوفي، الفتوح، مصدر سابق، ج ١، ص ١٢١.
- ٤٢- الهيثمي، مجمع الزوائد، مصدر سابق، ج ٩، ص ٨٨.

- ٤٣- السيوطي، الخاوي، للفتاوي، مصدر سابق، ج ١، ص ١٥.
- ٤٤- المصدر نفسه، ص ٤٢.
- ٤٥- القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٦٨.
- ٤٦- ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج ٣، ص ٥٠٦.
- ٤٧- الكوفي، الفتوح، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٤٤.
- ٤٨- المصدر نفسه، ص ١٨٤.
- ٤٩- أحمد بن عبد الله الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٣٣١.
- ٥٠- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ١٩٥.
- ٥١- المصدر نفسه، ص ٤٧٦.
- ٥٢- انظر هذه الأحاديث في مصنفه تاريخ الخلفاء، ص ١٣-١٤.
- ٥٣- الماوردي، الأحكام السلطانية، مصدر سابق، ص ١١.
- ٥٤- ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ٢١٠.
- ٥٥- السيوطي، الوسائل إلى مسامرة الأوائل، تحقيق أبو هاجر محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٨٨.
- ٥٦- الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج ٤، ص ٥٠٣.
- ٥٧- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ١٨٥.
- ٥٨- أحمد شلبي، السياسة في الفكر الإسلامي، ط ٥، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٧٥.
- ٥٩- ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٤، تحقيق مصطفى السقا وزميله، المكتبة العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٦٥٧.
- ٦٠- محمد ضياء الدين الرس، النظريات السياسية الإسلامية، ط ٧، مكتبة دار التراث، القاهرة، ص ٢٤٠. نقلاً عن الرد على الباطنية للغزالي، ص ٦٦.
- ٦١- أحمد شلبي، السياسة في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٧٦.
- ٦٢- ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ٢٠٦.
- ٦٣- حسين عطوان، الامويون والخلافة، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٦، ص ٥٤.
- ٦٤- ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ٢١١.
- ٦٥- محمد ضياء الدين الرس، النظريات السياسية الإسلامية، مصدر سابق، ص ١٩١.
- ٦٦- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ١٨٢.
- ٦٧- المصدر نفسه، ص ١٩٣.
- ٦٨- المصدر نفسه، ص ٢١٢.

- ٦٩- المصدر نفسه، ص ٢١٢.
- ٧٠- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ٢٧٦.
- ٧١- المصدر نفسه، ص ١٢، ٣١٥.
- ٧٢- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٦٨، ٤٥٢.
- ٧٣- المصدر نفسه، ص ٢٢، ٣٢٦.
- ٧٤- المصدر نفسه، ص ٢٦، ٢٦٩.
- ٧٥- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ١٤-١٨، ٢٣٨-٢٣٩.
- ٧٦- مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج ٧، ص ١٢٣.
- ٧٧- الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج ٥، ص ٦٥٢، حديث حسن.
- ٧٨- السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٥١٢، ٤٩٣.
- ٧٩- محمود رزق، عصر سلاطين المماليك، ج ٨، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٦٥، ج ٣، ص ٣٥٧.
- ٨٠- انظر هذه الأحاديث في فصل «الأحاديث المبشرة بخلافة بني العباسي» من تاريخ الخلفاء، ص ٤١-٧١.
- ٨١- المصدر نفسه، ص ٤٨١-٤٨٣، ٨.
- ٨٢- انظر هذه الأحاديث وحكم السيوطي عليها في مصنفه «تاريخ الخلفاء» ص ٤١-٨١.
- ٨٣- ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ١٩٥، ومحمد يوسف موسى، نظام الحكم في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٥٢.
- ٨٤- المصدر نفسه، ص ١٩٥.
- ٨٥- محمود الخالدي، معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي، دار الجبل، بيروت، ١٩٨٤م، ص ١٨١.
- ٨٦- محمد بن أحمد بن إياس (ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٤م)، يدائع الزهور في وقائع الدهور، ط ٢، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٠م، ج ٣، ص ٤٦٩.
- ٨٧- البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج ٩، ص ٧٨.
- ٨٨- أبو شجاع شيرويه الديلمي (ت ٥٠٩هـ / ١١١٥م)، الفردوس بأثر الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م، ج ٢، ص ٣٤٤، حديث ضعيف.
- ٨٩- السيوطي، الحاوي في الفتاوى، ج ١، ص ٢٩٣.
- ٩٠- المصدر نفسه.
- ٩١- السيوطي، الأشباه والنظائر في الفروع، دار الفكر، بيروت، ص ٦٢. وعلي الندوي، القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق، ١٩٩١م، ص ٣٥٠.
- ٩٢- محمود رزق، عصر سلاطين المماليك، ج ٨، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٦٥، ج ٣، ص ٣٥٧.
- ٩٣- المصدر نفسه، ص ٣٧٦. وحسن المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٢.

- ٩٤- السيوطي، حسن المحاضرة، مصدر سابق، ج١، ص ٦٠٩.
- ٩٥- المصدر نفسه، ج٢، ص ٦١.
- ٩٦- المصدر نفسه، ج٢، ص ٦٧. وتاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ٤٨٤.
- ٩٧- المصدر نفسه، ج٢، ص ٨٤، ٨٥. وتاريخ الخلفاء، ص ٥٠٤.
- ٩٨- المصدر نفسه، ج٢، ص ٩٠. وتاريخ الخلفاء، ٥٠٨.
- ٩٩- السيوطي، نظم العقيان في أعيان الأعيان، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٢٧م، ص ١٠٨.
- ١٠٠- السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٤٨٤.
- ١٠١- المصدر نفسه، ص ٤٢٠.
- ١٠٢- المصدر نفسه، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.
- ١٠٣- السيوطي، حسن المحاضرة، ج١، ص ٦٠٩.
- ١٠٤- المصدر نفسه، ج٢، ص ٦٧.
- ١٠٥- المصدر نفسه، ج٢، ص ٨٥، ٨٦ - ٩٠.
- ١٠٦- محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج ٦، في ١٢، دار مكتبة الحياة، بيروت، ج٤، ص ٦٧.
- ١٠٧- السيوطي، حسن المحاضرة، مصدر سابق، ج١، ص ٦٠٣.
- ١٠٨- ابن إياس، بدايع الزهيد، مصدر سابق، ج٣، ص ٤٦٩.
- ١٠٩- عبد الخي بن العماد (ت ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٩م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٤، ص ٨، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ج٣، ص ٤٦٩.
- ١١٠- السيوطي، حسن المحاضرة، ج٢، ص ٩٥.
- ١١١- المصدر نفسه، ج٢، ص ٦٩.
- ١١٢- ابن إياس، بدايع الزهيد، مصدر سابق، ج٢، ص ١١٩.
- ١١٣- قام الباحث المصري مجدي فتحي السيد بتحقيق هذه الرسالة، وأغلب أحاديثها ضعيفة.
- ١١٤- الهيثمي، مجمع الزوائد، مصدر سابق، ج٥، ص ٢٤٦، حديث حسن.
- ١١٥- محمد بن أحمد الغزي (ت ١٠٦١ هـ / ١٦٥١م)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ج ٣، تحقيق جبرائيل جبور، المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٩٤٥م، ج١، ص ٢٣٠.
- ١١٦- السيوطي، الحادي في الفتاوى، مصدر سابق، ج١، ص ٢٩٣.
- ١١٧- السيوطي، حسن المحاضرة، مصدر سابق، ج٢، ص ١١٥.
- ١١٨- السيوطي، نظم العقيان، مصدر سابق، ص ٩٣.
- ١٩- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ / ١٠١٤م)، المستدرک، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م، ج٤، ص ١٠٤، حديث صحيح.
- ١٢٠- فرج السيوطي على هذه القاعدة:- منزلة الإمام من الرعية منزلة الولي من اليتيم.

- لا يجوز لولي الأمر أن ينصبّ إماماً للصلاة فاسقاً.
- إذا تخير الإمام في الأسرى بين القتل والرق والمن والفداء لم يكن له ذلك بالتشهي بل بالمصلحة.
- ليس للإمام في العفو عن القصاص مجاناً، لأنه خلاف المصلحة، بل إن رأى المصلحة في القصاص اقتص أو في الدية أخذها.
- لا يجوز للإمام أن يقدم من بيت المال غير الأحوج على الأحوج. (الأشياء والنظائر، ص ٨٣-٨٤).
- ١٢١- الغزّي، الكواكب السائرة، مصدر سابق، ج١، ص ٢٣٠.
- ١٢٢- السيوطي، حسن المحاضرة، مصدر سابق، ج٢، ص ٥١.
- ١٢٣- المصدر نفسه، ج٢، ص ٩٤.
- ١٢٤- المصدر نفسه.
- ١٢٥- السيوطي، الخواوي للفتاوى، مصدر سابق، ج١، ص ١٤٥.
- ١٢٦- المصدر نفسه، ج١، ص ١١٤.
- ١٢٧- ابن العماد، شذرات الذهب، مصدر سابق، ج٨، ص ٥٣.
- ١٢٨- محمد أبو زهرة، إبن حنبل، حياته وعصره، آرائه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧م، ص ١٦٢.
- ١٢٩- محمد جلال شرف وزميله، الفكر السياسي في الإسلام، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٧م، ص ٢٩٤.
- ١٣٠- حورية مجاهد، الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٦م، ص ٢٢٨.
- ١٣١- المرجع نفسه، ص ٢٢٤، ٢٦٨.
- ١٣٢- ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ١٦١.
- ١٣٣- حورية مجاهد، الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده، مصدر سابق، ص ٢٣٩، ٢٦٣.
- ١٣٤- ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ١٥٨.
- ١٣٥- السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ٥.
- ١٣٦- المصدر نفسه، ص ٢٦٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٤.